شنـاشيـل

أي رئيس وزراء؟

■ عدنان حسين

"قيمة المرء ما يتقن".. هذا قول يرجع عمره إلى ١٤ قرنا خلتْ، وهو للإمام علي بن أبي طالب، ولم يزل يحتفظ بصحته وسيظل كذلك مثل سائر الحِكَم والأمثال والأقوال المأثورة. ومن أكثر المهن ومجالات العَمل تطلباً للدقة والإتقان مهنة الصحافة، والإعلام عموماً، فحرف واحد في كلمة يمكن أن يصنع تغييراً هائلاً.

أول من أمس نظمت مؤسسة المدى للإعلام والثقافة حلقة نقاش حول مشروع قانون حماية الصحفيين المعروض على مجلس النواب الآن، شارك فيها النائب أحمد الجلبي وعدد من الإعلاميين، وظهر في صحيفة "المدى" أمس تقرير أجمل ما دار في النقاش الذي كان غنياً وحيوياً للغاية وانبثقت عنه أفكار ممتازة نأمل أن يتفاعل معها أعضاء مجلس النواب قبل تشريعهم القانون الذي سيكون، إذا ما شُرّع بصيغته الحالية، عبئاً حتى على مجلس النواب الذي سيجد أن عليه أن يعدّله أكثر من مرة.

من دون قصد بالتأكيد، ارتكبت الزميلة التي أعدت التقرير خطأ من النوع الذي يصنع تغييراً كبيراً، فهي قالت: "وفي ذات السياق، ذكر عدنان حسين بأنه كتب مقالاً في لندن انتقد فيه عمل رئيس الوزراء وجاءته رسالة عبر البريد الالكتروني تقول له ((لو كنت في بغداد لقتلناك مثل الكلاب))، وما قلته كان تأييداً لرأي أحد الزملاء المتناقشين من إننا في حاجة إلى قانون أشمل من القانون المقترح.. قانون لا يقصر حماية الصحفيين على الحماية الأمنية عندما يكونون في الميدان ولا في تعويضهم مادياً عند الإصابة في عمل إرهابي أو تخصيص راتب لعوائلهم عند الموت في مثل هذا العمل.. القانون الذي نحتاج إليه هو الذي ينطلق من ضمان حق الصحفي في الحصول على المعلومات بحرية، وحقه في بثها بحرية، وحقه في التعبير عن آرائه بحرية أيضا... فإدراك المجتمع والدولة لهذه الحقوق هو القاعدة الأساس لحماية الصحفيين من التعدي عليهم ومن انتهاك حقوقهم بأي شكل من الأشكال، وهذا ما يقول به الدستور العراقي الذي يكفل حرية تدفق المعلومات وحرية التفكير والتعبير.

أحد الزملاء أشار إلى انه توفرت له "معلومات خطيرة" وسعى لنشرها، إلا أن الأمر تسرب إلى خارج مؤسسته قبل النشر فتلقى تهديداً بالقتل في حال النشر. وقد علقت على هذا بالقول إن الأمر حصل معي أيضاً، فمنذ سنوات كتبت مقالاً انتقدت فيه عمل رئيس وزراء سابق فتلقيت رسالة الكترونية تقول ((والله لو كنت في بغداد لقتلناك مثل الكلاب ورمينا جثتك خلف السدة))، وقد ظهر الأمر في تقرير أمس وكأنني قلت إنني كتبت منتقداً رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، فالتعبير الذي استخدمته الزميلة كاتبة التقرير كان مطلقاً غير محدد ويتحدث عن "رئيس الوزراء" وليس "رئيس وزراء سابق"، والفرق كبير بين التعبيرين. وللتاريخ والأمانة والحقيقة فان الأمر لا يتعلق بالسيد المالكي الذي أشهد بأنه أثنى، خلال لقاء معه أخيراً، على ما أكتب، بما في ذلك ما يتناول بالنقد أداء حكومته. كما ليس من الإنصاف تحميل مسؤولية رئيس الوزراء السابق المسؤولية عن التهديد الإلكتروني الذي لا شك في انه صادر عن متحمس له متعصب، والتعصب يُعمي.

وعودٌ إلى مشروع القانون المقترح لحماية الصحفيين فان ما تلمسّته من حلقة "المدى" النقاشية، ومن جلسة الاستماع التي نظمتها لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب منذ أيام ومن اللقاءات مع الإعلاميين في مؤسساتهم أو أماكن عامة كالمقاهي الشعبية، أن ثمة وعياً في الوسط الإعلامي بأهمية وضرورة أن يوفر القانون الضمانات والحصانات اللازمة لكي يؤدي الإعلام دوره باعتباره سلطة رابعة، ولكي تكون كذلك لا بد أن تتمتع هذه السلطة بكامل الحرية والاستقلالية، أما الامتيازات المادية التي يركز عليها مشروع القانون الحالي فأنها تجعل من الإعلامي صنيعة للحكومة، أي حكومة، وليس صانعاً للرأي العام.

الحكومة ترى أن الوقت حان لإنعاش العلاقات القديمة بين البلدين

لافروف: السلاح الروسي في خدمة بغداد لتجهز قبل الانسحاب الأميركي

□ بغداد/ هشام الركابي

أكدت روسيا استعدادها لتسليح الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات الحديثة تزامنا مع قرب الانسحاب الأمريكي.

ونقل مصدر حكومي رفيع المستوى، نقلا عن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وخلال لقائه رئيس الوزراء نوري المالكي أمس في بغداد، أن العلاقات مع العراق تمثل أولوية في سياستنا بالمنطقة على المدى الطويل، وان روسيا تدعم بقوة جهود الحكومة العراقية في تدعيم الأمن والاستقرار وفي مختلف واستعدادنا للتعاون العسكري وتسليح الجيش العراقي.

من جانبه قال رئيس الوزراء نوري كامل المالكي إن الوقت قد حان لانطلاق مرحلة جديدة من العلاقات العراقية الروسية في جميع المجالات، وبما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

ودعا المالكي إلى توسيع علاقات التعاون السياسي والدبلوماسي بين البلدين في المحافل الدولية، وتفعيل عمل اللجنة المشتركة، مشيرا إلى أن العلاقات الثنائية بين العراق وروسيا ليست حديثة عهد.

وذكر لافروف أن بلاده مستعدة لمواصلة التعاون في مجالات عديدة بما في ذلك المجال العسكري التكنيكي، معتبرة هذا التعاون عنصرا مهما للمحافظة على سيادة العراق ووحدة أراضيه وتطبيع الوضع.

وقال سيرجي خلال مؤتمر صحفي في بغداد أمس مع نظيره العراقي هوشيار زيباري إن "روسيا تقيم تقييما عاليا جهود الحكومة العراقية لترسيخ الاستقرار والقضاء على الإرهاب ورفع مستوى المعيشة للشعب العراقي"، مؤكداً أن "هذه الجهود مهمة جدا وستعطي نتائج ايجابية".

وأوضح أن "روسيا مستعدة من جانبها للمساهمة في هذه المجهودات للحكومة العراقية، ونحن مستعدون للتعاون المتواصل في مجال التجارة والاقتصاد والاستثمارات والشركات الروسية حاضرة في السوق العراقية في مجال النفط والغاز والطاقة".

وأشار إلى أن "روسيا تولي الأهمية القصوى لتنشيط عمل اللجنة الحكومية المشتركة بينها وبين العراق ولتشجيع الاتصالات بين دوائر رجال الأعمال الموجودين ضمن وفدنا".

وشدد على أن "علاقاتنا مع العراق قائمة على رصيد هائل من التعاون الصناعي يعود إلى عقود، ونحن مستعدون لتطوير العلاقة الإنسانية بين الشعبين العراقي والروسي في مجال الثقافة والدراسة، وأود أن ادخل في هذا المجال أن روسيا في السنة الماضية قدمت للعراق عددا من المنح الدراسية المجانية البالغ عددها ١٥٠ منحة".

وأضاف أن "هناك علاقات طيبة مع وزارة الخارجية العراقية واتفقنا مع وزير الخارجية أن تكون هناك مشاورات دورية بين الوزارتين وسنحضر مشروع خطة استشارات بيننا، ويهمنا هذا الاهتمام الذي يبديه الطرف العراقي لإرسال الدبلوماسيين العراقيين للدورات التخصصية للأكاديمية الدبلوماسية الروسية".

وتابع "بحثنا الأوضاع الإقليمية التي تثير قلقنا وهنا موقفنا مشترك ونحن نعتقد أن حل النزاعات باستخدام القوة وخاصة ضد السكان المدنيين غير مقبول، والحل يجب أن يأتي عبر الحوار وان يكون في الإطار القانوني وعبر التوافق بين جميع الأطراف".

وشدد على أن "روسيا تتخذ موقفاً ثابتاً بشأن المشاكل الإقليمية التي يجب أن تحلها شعوب هذه المنطقة بنفسها وبهذا الصدد نحن مع تنشيط دور الجامعة العربية ورحبنا بالقرار المبدئي لإجراء القمة العربية في بغداد العام المقبل".

ولفت إلى أن "لدى روسيا علاقات طيبة مع الجامعة العربية ولدينا اتفاقية التعاون الصناعي وإنشاء منتدى روسيا – الجامعة العربية ونحن مع العراقيين سوف نحضر الجلسة الأولى لهذا المنتدى".

من جانبه، أعلن وزير الخارجية هوشيار زيباري عن الاتفاق مع روسيا على تفعيل اللجنة الوزارية المشتركة، وفي حين أبدى وزير الخارجية الروسي استعداد بلاده لمواصلة التعاون مع العراق وخاصة في المجال العسكري، أشار إلى أن الرئيس الروسي بعث برسالة خطية لرئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال زيباري إن "وزارة الخارجية اتفقت مع الجانب الروسي على تفعيل اللجنة الوزارية المشتركة"، مبينا أن "اللجنة عقدت ثلاثة لقاءات سابقة في روسيا ونأمل أن تعقد المرة المقبلة في العاصمة بغداد".

وأضاف زيباري أن "الحكومة تثمن موقف روسيا الصريح والواضح في دعمها لإخراج العراق من طائلة البند السابع"، مشيرا إلى أن "روسيا حاضرة في العراق وتعمل في قطاعات النفط والغاز والكهرباء".

وكانت السفارة الروسية في بغداد قد كشفت، في ١٦ أيلول ٢٠١٠، عن مفاوضات تجريها حكومة روسيا الاتحادية مع الحكومة العراقية في إطار التعاون بمجال تسليح الجيش العراقي، فيما أعلنت عن زيارة مرتقبة تقوم بها عشر شركات روسية استثمارية إلى العراق.

وكانت وزارة الدفاع قد أعلنت، في ٢٤ آب ٢٠١٠، عن تسلم مديرية طيران الجيش العراقي الدفعة الثالثة من طائرات "أم آي ١٧"، وفقاً لعقد سابق مع روسيا.

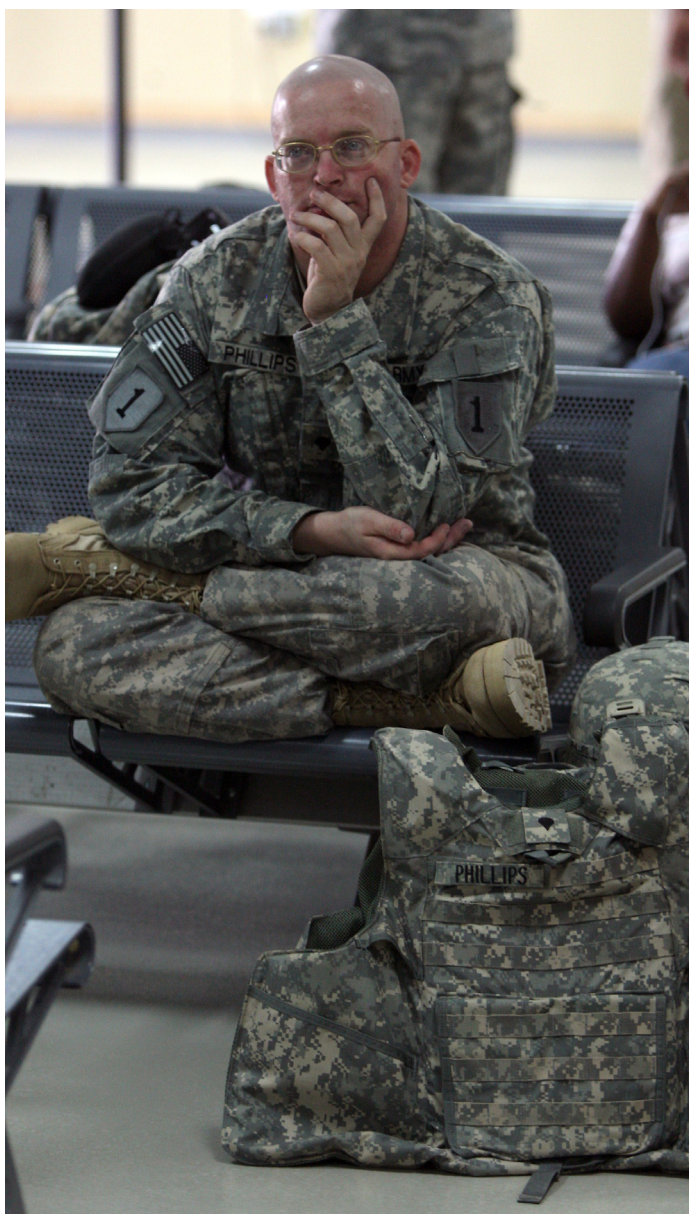

على الرغم من أهمية العلاقات الروسية التاريخية مع العراق، إلا أنها تتأثر بعاملي رد الفعل العراقي من جهة، والضغط الخارجي من الجهة الأخرى. فالمصالح الاقتصادية الروسية من الناحية العملية تخضع للمساومة.

ويعمل في العراق حاليا العديد من الشركات الروسية، ومنها شركتا كاز بروم ولوك أويل اللتان تعملان في المجال النفطي، وشركة تكنوبروم العاملة في مجال الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة.

المراقبون يرون انه على الرغم من أهمية العلاقات الروسية التاريخية مع العراق، إلا أنها تتأثر بعاملي رد الفعل العراقي من جهة، والضغط الخارجي من الجهة الأخرى. فالمصالح الاقتصادية الروسية من الناحية العملية تخضع للمساومة، لاسيما في العقود المؤجلة التي تبرمها الشركات الروسية مع العراق، كعمل تجاري مستقبلي، لكن في واقع الحال لا تحصل الحكومة الروسية على ريع كبير من تعامل الشركات الروسية مع العراق، لأن هذه الشركات كارتيلات دولية لها تعاملاتها الخارجية، وتعمل دون حدود أو ضوابط لتقدير نسبة الدولة على المشاركة في الشركات النفطية الكبيرة، كشركة "لوك أويل" وغيرها.

يذكر أحد البرلمانيين الروس أنه لم يدخل الميزانية الروسية سوى ٤٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٢، من مجموع ١٥ مليار دولار حصلت عليها الشركات الروسية من بيع وشراء النفط العراقي.

في الجهة المقابلة فقد كان الموقف العراقي سواء في الفترة الماضية، أو حتى في الوضع الحالي، يخضع للتأثيرات السياسية الخارجية التي تتعرض لها بغداد. فمثلا أدت القرارات الدولية والضغط الدولي في حينه إلى اتخاذ العراق آنذاك قراراً بإلغاء اتفاق مشروع استثمار حقل النفط في غرب القرنة (٢)، لأنها كانت تسعى أصلاً من هذا الاتفاق إلى كسر الحصار والعزلة التي فرضتها الأسرة الدولية، إلا أن الشركة الروسية تباطأت في البدء بتنفيذ العقد.

في حين ترى الحكومة الحالية أنها ليست مسؤولة عن إلغاء العقد، وبالتالي فإن على الشركة الروسية خوض غمار المنافسة على العقد، دون أية امتيازات كالتي كانت تحصل عليها في الفترات السابقة.

كما دفعت روسيا ضريبة الموقف المعارض للحرب على العراق التي قادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، بعد تحجيم التعاون مع جميع الدول التي كان لها موقف مماثل لموقف موسكو، وظهور محاولات بذلتها القوات الاميركية لإبعاد العراق عن أي شريك ينافسها سياسياً واقتصادياً والاستحواذ على مشاريعه، والتأثير على قيادته، وبذلك تكبدت الشركات الروسية خسائر كبيرة، تمثلت بانخفاض التبادل السلعي بين البلدين في العام ٢٠٠٣ حتى ٢٥٢ مليون دولار.

برلمانية تتعهد بفتح ملف تعيين العائلة

صولة نيابية ضد "الأقارب" في مؤسسات الدولة

□ متابعة/ المدى

دعت برلمانية إلى فتح تحقيق في وزارات الدولة ومؤسساتها والجهات غير المرتبطة بوزارة، لمتابعة ظاهرة تعيين أقرباء لمسؤولين فيها.

وطالبت عضوة لجنة النزاهة في مجلس النواب عالية نصيف، جميع أعضاء المجلس إلى القيام بما وصفته بـ"صولة نيابية" على جميع المؤسسات المذكورة، لكشف الطريقة التي قام بها عدد من المسؤولين في تعيين أقربائهم، وبخاصة تلك التعيينات التي خرجت عن الضوابط والسياقات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية، باستثناء عناصر حمايتهم الشخصية.

ودعت نصيف جميع اللجان البرلمانية وأعضاءها إلى الترفع أخلاقياً عما وصفته بـ"حالة المحاصصة الحزبية والسياسية التي تشهدها العديد من الوزارات والمؤسسات".

ونظرا للدعوات النيابية الموجهة أيضا إلى لجنة النزاهة للتحقيق في هذا الأمر، تقول نصيف أن ذلك يتعلق مباشرة بطبيعة العملية السياسية، مشيرة إلى عدم قدرة لجنة النزاهة على حسم مثل هذه الملفات دون وجود إرادة سياسية مشتركة من قبل جميع أعضاء الكتل وقادتها في البرلمان.

من جهته يشير عضو اللجنة القانونية النائب حسين الصافي إلى قانونية الضوابط والسياقات التي اعتمدها العديد من المسؤولين في تعيين أقربائهم في الوزارات والمؤسسات الأخرى التي يديرونها، مشيرا إلى انه لا ضير في ذلك، خاصة وان هناك العديد منهم ممن تتوفر فيه الشروط اللازمة للتعيين.

المواطن ليث الحسيني الذي لم يستطع الحصول على تعيين رغم محاولاته المتكررة في التقديم بسبب عدم توفره على "واسطة"، وعدم انتمائه لأي من الأحزاب، يقول إن تجاوزات العديد من المسؤولين في هذا الجانب، وهيمنة الأحزاب السياسية على الوزارات والمؤسسات، أدت إلى حرمان شريحة كبيرة من مستحقي تلك التعيينات بسبب عدم عدالة التوزيع وحصرها بشخصيات معينة، على ما يبدو.

ويشير القانوني حسن شعبان إلى أحقية مجلس النواب في استدعاء الوزير أو المسؤول والتحقيق معه في حال ثبوت خروجه عن الضوابط والسياقات القانونية في تعيين أقاربه، كون المجلس جهة رقابية تشريعية ويقع ذلك ضمن مهامه.

وكانت تقارير خاصة بـ(المدى) كشفت أن وزراء ومسؤولين عراقيين جدد سارعوا، في أول أيام ولايتهم، إلى الاستغناء عن المرافقين والموظفين التابعين لأسلافهم، وفي الأغلب تم تعيين الأقارب وذوي العلاقات الخاصة المقربة من العائلة.

وبدا أن عملية نقل السلطة رافقتها عمليات تبديل واسعة في حاشية وموظفي الوزراء، مما قد يؤثر، بحسب مختصين، على ميزانية الدولة.

وفي الوقت الذي يحذر سياسيون عراقيون من استمرار نهج المحاصصة السياسية، حذر نائب عراقي من انهيار نظام الخبرات العراقية في المؤسسات الحكومية بسبب اعتماد الوزراء على مقربين منهم في إدارة العمل.

وقال موظف حكومي سابق، رفض الكشف عن هويته أن تعيينه في الحكومة السابقة جاء على أساس قربه العائلي من احد المسؤولين الكبار، وانه تم الاستغناء عنه مع بدء الولاية الجديدة.

وكشف الموظف الذي تحدث مع (المدى) انه فقد عمله بشكل نهائي في مكانه الإداري السابق وبات ينتظر أمراً بنقله إلى مكان آخر.

وتشير التقارير الخاصة إلى أن حالتين متناقضتين لعملية تبديل كوادر مسؤولة قريبة من الوزراء أو المسؤولين الكبار، ففي الأولى تتعرض الحمايات إلى الطرد النهائي بسبب غياب قانون يضمن تعيينهم، فيما يتم نقل موظفي الملاك إلى جهات أخرى.

وتقول التقارير إن المسؤولين الجدد التابعين لأحزاب بعينها يرفضون العمل مع موظفين يعودون في الأصل إلى الوزير السابق الذي هو، بطبيعة الحال، يعود إلى حزب آخر.

ومثلما ترهق عملية التبديل الواسعة الهيكل الإداري للدولة تؤشر أيضاً بقاء نظام المحاصصة وغياب الثقة بين الفرقاء.

ويقول عضو الائتلاف الوطني العراقي إن الدولة العراقية لا تزال لم تصل إلى نظام المؤسسات، وان الكتل السياسية تكرس نهج الوزراء على حساب الوزارة.

وقال القاضي وائل عبد اللطيف إن مشكلة طرد وتعيين الموظفين المقربين من الوزراء قائمة منذ وزارة مجلس الحكم. وأوضح أنها لعبة سياسية تكشف تمسّك الكتل السياسية العراقية بنظام المحاصصة، وقال إن طرد موظفين يعودون لحزب معين مغاير لحزب الوزير يجسد انهيارا لمنظومة الخبرات في الحكومة العراقية.

وكان مستشار حكومي قد ذكر أن العراق يعد البلد الأكثر احتواءً على موظفين في المنطقة مقارنة بعدد سكانه إذ وصل موظفوه إلى نحو أربعة ملايين.

وقال عضو لجنة التعيينات في الحكومة عبد الله اللامي لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز) إن "الدوائر الحكومية تحتوي على ثلاثة ملايين وخمسمئة موظف من الدرجات العامة والفين وخمسمئة وثلاثة وعشرين موظفاً من الدرجات الخاصة".

وأضاف أن "قانون التقاعد أصبح عاجزا عن توفير معادلة توازن بين الموظفين الذين يتم إحالتهم على التقاعد والموظفين الذين تم تعيينهم حديثا". وتابع اللامي أن "الاقتصاد العراقي لا يمكن له أن ينهض ما دام أنه يعتمد بشكل شبه كلي على التعيينات الحكومية حيث نلمس ترهلاً كبيرا في أداء الدولة الوظيفي والخدماتي".

وأوضح أن "العراق يمر بموقف حرج أمام المجتمع الدولي بسبب وجود ما يقارب أربعة ملايين موظف حكومي يعملون في دوائر الدولة وقسم كبير منهم لا يؤدون أعمالهم الموكلة إليهم بشكل جيد".

يذكر أن ١١٥ ألف درجة وظيفية شاغرة قدمتها الحكومة إلى مجلس النواب لغرض المصادقة على تعيينها في الوزارات والمؤسسات كافة مطلع العام لم تحظ بتأييد بعض من الجهات السياسية في المجلس التي أكدت أن التعيين يجب أن يتم عبر مجلس الخدمة الاتحادي، فيما عده رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي القرار آنذاك بأنه قرار سياسي.

وزراء ومسؤولون عراقيون جدد سارعوا، في أول أيام ولايتهم، إلى الاستغناء عن المرافقين والموظفين التابعين لأسلافهم، وفي الأغلب تم تعيين الأقارب وذوي العلاقات الخاصة المقربة من العائلة

الدوائر الحكومية تحتوي على ثلاثة ملايين وخمسمئة موظف من الدرجات العامة، وألفين وخمسمئة وثلاثة وعشرين موظفاً من الدرجات الخاصة

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون